Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 6, 2025, 7608

Deanship of Scientific Research

The Tendency to the Syntactic Origin of the Composition

Median Awwad Al-Rashidi*

Department of Basic Sciences, University College in Al-Wajh, University of Tabuk, Kingdom of Saudi Arabia.

Received: 6/5/2024
Revised: 4/6/2024
Accepted: 16/7/2024
Published online: 1/6/2025

* *Corresponding author:*
malrasheedi@ut.edu.sa

Citation: Al-Rashidi, M. A. (2025). The Tendency to the Syntactic Origin of the Composition. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(6), 7608. https://doi.org/10.35516/hum.v52i6.7608

Abstract

Objectives: This research aims to interpret the absence of case endings caused by verbal factors in certain documented examples from Arab speakers. It seeks to explain this phenomenon by proposing that the speaker tends to revert to the original syntactic structure before the influence of grammatical factors, thus ignoring these factors. As a result, the sentence appears as if these factors are nonexistent, presenting the sentence in its original nominative structure.

Method: This study follows the steps of the descriptive-analytical method, which is based on induction and deriving conclusions through analyzing and interpreting observations.

Results: The research demonstrated that grammarians adhered strictly to the necessity and inevitability of grammatical rules, leading them to link syntactic structures to interpretations dictated by these rules. It also found a strong connection between the mental origin associated with speech before the influence of grammatical factors and the presence of case endings in many syntactic structures documented from Arab speakers.

Conclusion:

The research concluded that grammarians made efforts to individually interpret such anomalous examples without attempting to unify them under a single interpretation, which is what this research has achieved.

Keywords: Origin; Syntax; Structure; Examples; Anomalous; Interpretation

النزوع إلى الأصل الإعرابي للتركيب قبل دخول العامل

مضيان عواد الرشيدي*

قسم العلوم الأساسية، الكلية الجامعية بالوجه، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية.

ملخّص

الأهداف: هدف البحث إلى محاولة تفسير غياب العلامة الإعرابية الناشئة عن العوامل اللفظية في بعض الشواهد المسموعة عن العرب، وتوجيه تلك الظاهرة توجيهاً واحداً متمثلاً بأن المتكلم ينزع إلى الأصل الإعرابي للتركيب قبل دخول العامل، فلا يُلقي بالاً للعوامل، فتظهر في الكلام كما لو أنها غير موجودة، فيأتي بالجملة على أصلها التركيبي القائم على حالة الرفع.

المنهجية: يسير هذا البحث وفقاً لخطوات المنهج الوصفي التحليلي، القائم على الاستقراء، واستنباط النتائج من خلال تحليل الملحوظات وتفسيرها.

النتائج: أثبت البحث خضوع النحاة لإلزامية القاعدة وحتميتها، مما جعلهم يربطون التركيب بالتأويل تبعاً لما تمليه عليهم القواعد النحوية، كما توصلت إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الأصل الذهني المرتبط بمجيء الكلام قبل العوامل له حضور في تشكيل العلامة الإعرابية في كثير من الحالات التركيبية المسموعة عن العرب.

الخلاصة: خلص البحث إلى أن النحاة قد اجتهدوا في تأويل مثل هذه الشواهد الشاذة كل منها على حدة، ولم يحاولوا ربطها بتأويل واحد يجمعها كلها، وهو ما توصل إليه هذا البحث.

الكلمات الدالة: الأصل، الإعراب، التركيب، الشواهد، الشاذ، التأويل

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

يشتمل النحو العربي على عدد كبير من الشواهد الاستعمالية التي شذّت عن أصل القاعدة التي وضعها النحاة، مما دفع هؤلاء النحاة إلى الوقوع تحت صرامة القاعدة النحوية، وذلك للتخلص من هذا الشذوذ، وإقحام مثل هذه الشواهد في جسم القاعدة النحوية، فكانت بعض تلك التأويلات موافقة لبعض الأسس التي تسير عليها تلك القواعد، وكان بعضها الآخر بعيداً جداً، إلا أن ما دفع النحاة إليها هو الوصول إلى تأويل مناسب لما جرى في الشاهد الاستعمالي.

ومن بين تلك الشواهد الاستعمالية الشاذة ما ضاع فيه عمل العامل، ولم يظهر لذلك العامل أثر إعرابي في معموله، وهذا خاص بالعلامة الإعرابية اللفظية، فما كان من النحاة إلا أن قاموا بتوجيه تلك الشواهد، وتأويلها تبعاً لبعض الأسس النحوية، غير أن هذا البحث يضع فرضية مؤدّاها أن تلك العوامل لم يظهر عملها نتيجة لنزوع المتكلم نحو الأصل الإعرابي للكلام، أي الحالة التي كانت عليها الجملة قبل دخول العامل، وهذا ما انطبق على جميع تلك الشواهد ضمن هذا البحث.

وتظهر أهمية هذا البحث في أنه يحاول الوصول إلى تفسير منطقي لغوي مقبول لبعض الشواهد الاستعمالية الشاذة، ويحاول جمع تلك الشواهد برمتها ضمن تأويل واحد، في حين أن النحاة القدماء ذكروا لكل شاهد – تقريباً- تأويلاً خاصاً به.

ويحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 . ما المقصود بالأصل الإعرابي؟

2 . ما علاقة الإعراب بالتركيب؟

3 . كيف ظهر نزوع الكلام إلى الأصل الإعرابي ضمن الشواهد المختلفة؟

4 . ما الأبواب التي تنضوي تحتها هذه الظاهرة؟

ويهدف هذا البحث إلى بيان المقصود بالأصل الإعرابي للتركيب قبل دخول العامل، والكشف عن علاقة الإعراب بالتركيب عموماً، كما يهدف إلى بيان الآلية المنطقية في تأويل الشواهد الاستعمالية قيد الدرس تأويلاً مناسباً للفكرة الأساسية، وبيان أثر الأصل الإعرابي فيها، والكشف عن أبرز مظاهر هذه الظاهرة في النحو العربي.

ويسير هذا البحث وفقاً لخطوات المنهج الوصفي التحليلي، القائم على الاستقراء، والمبني على الفرضيات العلمية التي يتم فحصها عبر التفسير والتحليل، وصولاً إلى النتائج.

ولم يقع الباحث على دراسة متخصصة تحدثت عن الأصل الإعرابي، أو بيّنت العلاقة بين الأصل التركيبي الذي كان عليه الكلام وما آل إليه ضمن الشاهد الاستعمالي، ولكن هناك بعض الدراسات التي أفاد منها البحث بصورة ضئيلة محدودة، وأكثرها تلك التي تحدثت عن أصول النحو، ومن أهمها:

دراسة منشورة في موقع مؤسسة هنداوي عام 2023م، بعنوان: أصل الإعراب، وهو عبارة عن مقال لم يُذكر اسم كاتبه، (www.hindawi.org)، وقد تم الرجوع إليه بتاريخ: 2024/2/10م، الساعة العاشرة مساءً.

يتناول المقال الحديث عن أصل الإعراب، وكيف أن النحاة افترضوا أن لكل عامل أثراً في معموله.

وتلتقي هذه الدراسة مع بحثي في الأثر الذي يتركه العامل في معموله، إلا أنهما تفترقان في طبيعة المناقشة والتأويل، إذ تعتمد دراستي على توجيه الشواهد بما يوافق الأصل الإعرابي، وتعتمد هذه المقالة على تأصيل فكرة عمل العامل بالدرجة الأولى، وتُعرّج للحديث عن بعض الشواهد.

ودراسة عبد العزيز الرشيدي عام 2014م، بعنوان: الأصل وتوجيه الظاهرة اللغوية، وهي رسالة ماجستير بجامعة مؤتة، الكرك/ الأردن.

وقد أفاد بحثي من هذه الدراسة السابقة في جوانب المصطلح، في حين انفردت عنها في جوانب التأويل والتفسير، والنواحي التطبيقية.

ودراسة عبد الرزاق الصاعدي عام 2002م، بعنوان: تداخل الأصول النحوية وأثره في بناء المعجم، منشورات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

وتلتقي هذه الدراسة مع بحثي في أنها تتحدث عن الأصول اللغوية، وبعض جوانبها التطبيقية، ولكن بحثي يختلف عنها بأنه يتناول الحديث عن فكرة مغايرة تماماً لهذه الفكرة، وهي توجيه الشاهد بناء على الأصل الإعرابي.

هذا علاوة على مجموعة كبيرة من الدراسات التي تناولت الشواهد الشاذة، وتناولت كيفية توجيهها، وهي دراسات لا حصر لها.

ولقد انقسم البحث إلى مبحثين، تناول الأول منهما الحديث عن علاقة الأصل الإعرابي بالتركيب، في حين تناول الثاني الحديث عن مظاهر النزوع إلى الأصل الإعرابي في النحو العربي، إذ يمثل هذا المبحث صُلب البحث، وجانبه التطبيقي، تلاهما خاتمة اشتملت على نتائج البحث واستنتاجاته.

المبحث الأول: علاقة الأصل الإعر ابي بالتركيب:

يرتبط الإعراب بالتركيب ارتباطاً وثيقاً، إذ لا يمكن أن تظهر العلامة الإعرابية دون التركيب، فكل كلمة تأخذ علامتها الإعرابية تبعاً لوجودها ضمن

تركيب محدد، يظهر فيه العامل والمعمول، بحيث تكون العلامة الإعرابية دالة على أثر العامل ضمن عناصر التركيب المختلفة، فكل معمول أخذ علامة إعرابية – ظاهرة أو مقدرة – إنما هي بفعل عامل أوجدها، نحو: جاءني زيدٌ، فزيدٌ مرتفع بـ"جاءَ" (ابن يعيش، 2001، ج2 ص59).

وتعد العلامة الإعرابية الظاهرة لفظاً أثراً للعامل الذي أوجدها، فكل علامة ظاهرة لا بد أن تكون بسبب عامل أوجدها، وهذه العلامة أثر له (ناظر، 2007، ج2، ص957).

هذا يعني أنه ثمة علاقة وثيقة بين العامل من جهة والعلامة الإعرابية من جهة أخرى، وهذه العلاقة تتمثل بالسبب والمسبب، وإن حضور الكلمة ضمن تركيب لغوي معين يمنحها تلك العلامة، إذ لا بد من وجود العامل قبل المعمول، وبناء عليه فإن التركيب هو الأساس الذي يمكن من خلاله الوصول إلى فهم حقيقة العلامة الإعرابية، والسبب الكامن وراء تحرُّك الكلمة بالرفع أو النصب أو الجر، وكي تكون الفكرة أكثر جلاءً لا بد من بيان المقصود بالأصل الإعرابي من جهة، ومفهوم التركيب من جهة ثانية.

أولاً: مفهوم الأصل الإعرابي:

يتكون هذا المصطلح الذي نحن بصدد الحديث عنه من جزءين هما: الأصل، والإعراب، والعلاقة بينهما علاقة تبعية يوصف فيها الأصل بأنه إعرابيّ، وبالتالي لا بد من تحديد المقصود بالأصل ومن ثم ربطه بالإعراب.

يشير مصطلح الأصل إلى ما يُبنى عليه شيء آخر، بمعنى أنه هو الأساس الذي لا يفتقر إلى غيره، بل هو مكتفٍ بذاته، وليس بحاجة لغيره كي يُبنى له حكم ما (الجرجاني، 1983، ص28).

ويرتبط مفهوم الأصل عموماً بالجوانب الاستعمالية التي سارت عليها اللغة في نشأتها الأولى، بمعنى أن أقدم الاستعمالات اللغوية التي تكلّم بها أبناء العربية تمثل أصلاً يُستند إليه في الحكم على ظاهرة لغوية ما، أو فكرة نحوية بعينها، إذ يمثل الأصل أقدم تلك الاستعمالات المسموعة عن العرب (الصاعدي، 1998، ص357).

أما إذا ربطنا مصطلح الأصل بالإعراب فإن معناه ينحصر في المعنى المرتبط به، فالأصل الإعرابي يختص بالحالة الإعرابية الأصلية التي تكون عليها الكلمة سواء أكانت اسماً أم فعلاً، فالأصل فالإعراب الحركات، كما أن الأصل في البناء السكون، والأصل في الإعراب بالحركة الأصلية لا الفرعية، فأصل إعراب الرفع الضمة، وأصل إعراب النصب الفتحة، وأصل إعراب الجر الكسرة، وهكذا (المرادي، 2008، ج1، ص312).

أما في هذه الدراسة فالمقصود بالأصل الإعرابي أصل التركيب قبل دخول العوامل، أي الأصل الذي يكون عليه المبتدأ والخبر – رفعاً – قبل دخول النواسخ الفعلية والحرفية، والأصل بالرفع للفعل قبل دخول النواصب والجوازم، فهذا المقصود بالأصل الإعرابي ضمن هذه الدراسة.

ثانياً: مفهوم التركيب:

لا يمكن الحديث عن الإعراب دون الحديث عن التركيب، انطلاقاً من كون الكلمة تأخذ علامتها الإعرابية من خلال ارتباطها بما قبلها وما بعدها، فيكون هذا التركيب النحوي سبيلاً للوصول إلى العلامة الإعرابية الصحيحة تبعاً للمعنى، والتركيب النحوي هو القواعد النحوية التي تنظّم عملية ترابط الألفاظ مع بعضها، وتنظم علاقة الكلمة بما يجاورها(عمر، 1998، ص108)، وتبعاً لهذه العلاقات بين العاملية والمعمولية تظهر العلامة الإعرابية على هذه الكلمة.

ويختلف المعنى تبعاً لاختلاف العلامة الإعرابية لا باختلاف التركيب، فقد يكون التركيب متساوياً في بعض الحالات، ولكن اختلاف العلامة الإعرابية يفضي إلى اختلاف في المعنى، فلو قلنا: خالداً أكرمتُ، وخالدٌ أكرمته، لاختلف المعنى بين الجملتين، وإنّ أقل اختلاف بينهما ماثل بأن الأولى فعلية والثانية اسمية، وأن الاختلاف في العلامة الإعرابية لكلمة "خالد" هي التي أفضت إلى اختلاف المعنى، على الرغم من أن تركيب متساوٍ – تقريباً – بين الجملتين، فإن "خالداً" المقدم في الجملة الفعلية هو مدار الاهتمام، في حين أن المبتدأ في حال الرفع هو مدار الاهتمام، "وبتعبير آخر أنت قدمت المنصوب في الاشتغال للحديث عنه بدرجة أقل من المبتدأ، لأن المبتدأ متحدث عنه، والحديث يدور عليه أساسا بخلاف المشغول عنه، فإن الحديث يدور على غيره أساسا، فالفرق بين ولنا (محمدا اكرمته) و(محمد أكرمته) أنك بالرفع جعلت مدار الحديث محمدا، وجعلت أخبارك عنه وهو مدار الاهتمام. أما الأولى فقد قدمت فيها محمدا للاهتمام، قدمته لتتحدث عنه بدرجة أقل من العمدة، فإن الإخبار عن المتكلم، ولكن قد يقتضي السياق أن تخص محمدا بحديث، وأما (محمدًا أكرمت) فللاختصاص" (السامرائي، 2000، ج2، ص131).

والتركيب النحوي هو البنية النحوية ذاتها، وما تنطوي عليه من علاقات إسنادية وغير إسنادية، فإن ترابط الكلام مع بعضه بعضاً، ووقوع عمل العوامل على معمولاتها كلها داخلة ضمن البنية النحوية أو التركيب النحوي (السعران، 1997، ص174)، والعلامات الإعرابية جزء من هذا التركيب كما أنها تحمل الدلالة على المعاني المختلفة ضمن عناصره.

ويبين الجرجاني أن المقصود بالتركيب "ما دل جزء لفظه على جزء معناه" (الجرجاني، 1983 ص210)، سواء أكان المقصود به التركيب النحوي أم أي شيء آخر، فالتركيب النحوي المتمثل بالمسند والمسند إليه لا يكتمل معناه إلا باكتمال التركيب كاملاً، على الرغم من أن كل جزء من أجزاء هذا التركيب يشير إلى جزء من المعنى.

إذ تقوم النظرة التحليلية للتركيب النحوي عند تحليل مستويات الكلام وأجزائه، والنظر في علاقتها عبر مكونات ذلك التركيب التي تتمثل بالمسند والمسند إليه ومكملات العملية الإسنادية (عبد التواب، 1997، ص195).

ويظهر أن هناك علاقة وثيقة بين الإعراب من جهة والتركيب النحوي من جهة أخرى، فالإعراب ناشئ عن أحد العوامل الداخلة في تركيب الكلام، وبالتالي فإن العامل الإعرابي جزء من التركيب النحوي، والمعمول كذلك جزء من التركيب النحوي، وأن هذه العلامات الإعرابية دوال على المعنى من جهة، ودوال أيضاً على عناصر التركيب من جهة أخرى، وبالتالي فإن علاقة التركيب النحوي بالإعراب علاقة وثيقة لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

وتحاول هذه الدراسة ربط بعض الاستعمالات اللغوية المسموعة عن العرب بأصل التركيب النحوي، وذلك من جهة العلامة الإعرابية، حيث تفترض الدراسة أن بعض الجوانب الاستعمالية قد نزعت إلى الأصل التركيبي المعهود في ذهن المتلقي، وذلك قبل دخول العوامل، بحيث أتى المتكلّم بالعبارة اللغوية كما لو أنها لم تشتمل على العامل، وإنما جاء بها على أصلها الأساسي قبل دخول العامل، فكأنه أهمل العامل تماماً، وتعامل مع الجملة دون أن يُلقي بالاً له، والنماذج التطبيقية الآتية تبيّن ذلك.

المبحث الثاني: مظاهر النزوع إلى الأصل الإعرابي:

يمكن تقسيم مظاهر النزوع إلى الأصل الإعرابي ضمن الجملة العربية إلى فئات أربع، هي: إعراب المثنى، وجمع المذكر السالم بعلامة الرفع، ومجيء اسم "كان" وأخواتها وخبرها مرفوعين، ومجيء المفعولين اللذين أصلهما مبتدأ وخبر مرفوعين، ومجيء الأفعال الخمسة مثبتة النون في حال النصب.

ويمكن النظر إلى هذا النزوع على أساس وجود عنصر التوهم لدى المتكلم في عدد كبير من الشواهد المسموعة عن العرب، مما جعل هذا المتكلم يتوهّم عدم وجود العامل، مما دفعه ذلك إلى الإتيان بالتركيب على حاله قبل دخول العوامل عليه، وهو ما برز في عدد من الشواهد التي يناقشها البحث تالياً.

أولاً: إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بعلامة الرفع:

وتظهر فكرة النزوع إلى الأصل الإعرابي في هذا الجزء من خلال بعض النماذج الاستعمالية، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى الفراهيدي، 1995، ص57، والانباري، 2003، ج1، ص31): (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) [طه: 63].

يظهر الجانب الاستعمالي المرتبط بفكرة هذا البحث من خلال القراءة القرآنية الكريمة التي قرئت بها هذه الآية، فقد قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي بتشديد النون من "إنّ" وبقاء "هذان" بالألف، وقرأ ابن كثير بتخفيف نون "إنّ"، في حين قرأ أبو عمرو بتشديد "إنّ" و"هذين" على الأصل، في حين قرأ نافع برواية كقراءة الجمهور، وفي رواية أخرى كقراءة ابن كثير (ابن مجاهد، 1979، ص419).

ويبين الأزهري في حديثه عن هذه القراءات التوجيهات التي وُجّهت بها، فأما قراءة تشديد "إنّ" ومجيء "هذان" بالياء فهي اللغة العالية، التي يكون فيها المثنى منصوباً بالياء، ولكنها مخالفة لرسم المصحف، أما قراءة "إنْ" بتخفيف النون ومجيء "هذان" رفعاً، فهي قائمة على أساس أن "إنّ" إذا خُففت جاء ما بعدها مرفوعاً، وانتفى عملها، وهي على معنى: ما هذان إلا ساحران، وأما القراءة بتشديد "إنّ" مع بقاء "هذان" بالألف فقد ذكر أنها لغة للعرب، يجعلون المثنى كله بالألف، أو هي بمعنى "نعم" أو هي على إضمار الهاء، والتقدير: إنه هذان لساحران (الأزهري، 1991،ج2، ص149-151، والفارسي، 1993، ج5، ص229-231).

ولقد كان للنحاة تفسيراتهم في سبب مجيء "هذان" رفعاً في قراءة من قرأها بتشديد "إنّ"، وهي كلها تأويلات لها وجهها من الصحة، ومن ذلك أنهم قالوا إنها على لغة بلحارث بن كعب الذين يعاملون المثنى معاملة الاسم المقصور، فيرفعونه وينصبونه ويجرونه بحركات مقدرة على الألف، فتثبت الألف في جميع الحالات الإعرابية (الأنباري، 2003 ج1، ص31).

وتُقرأ "إنّ" بالتخفيف على معنى "ما" أي: ما هذان إلا ساحران، وبالتالي تخرج هذه القراءة من كونها مخالفة للقاعدة الأصيلة التي عليها كلام العرب (الفراهيدي، 1995، ص159)، وهذا التقدير قال به الكوفيون، فجعلوا التركيب من قبيل "ما" و"إلا" وذلك حِفاظاً منهم على خط المصحف (الشيباني، 1999، ج1، ص557).

كما ذكر النحاة توجيهات أخرى لهذه القراءة الكريمة التي خالفت القاعدة المشهورة، ومن ذلك أنهم قالوا إن "إنَّ" في هذه الآية الكريمة بمعنى "نعم"، والتقدير: نعم هذان لساحران، وبالتالي جاز ارتفاع المثنى، ومنهم من قال إنما هي على إضمار الهاء، والتقدير: إنّه هذان لساحران، وبهذا التقدير جاء المثنى بالألف دون الياء (ابن يعيش، 2001، ج2، ص357).

لقد شكلت التوجيهات السابقة في هذه القراءة القرآنية الكريمة موقف العلماء من قراءة تشديد "إنّ" وبقاء المثنى بالألف، وهي كلها وجوه معقولة ومقبولة، غير أن هذا البحث يرى أن توجيه هذه القراءة إنما هو مرتبط بنزوعها إلى أصل التركيب الإعرابي في الجملة، فأصل الكلام: هذان ساحران، فلما دخلت النواسخ على هذه الجملة لم تؤثر بها، انطلاقاً من كونها اعتمدت على أصلها الذي كانت عليه، وكأن العامل ليس موجوداً، بل حافظت على حالة الرفع كما هي في هذه القراءة، وجيء بالكلام وفقاً للأصل الإعرابي الذي يكون فيه المبتدأ والخبر مرفوعان.

وفي شاهد آخر يقول سبحانه وتعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [المائدة: 69].

تشتمل الآية القرآنية السابقة على عطف بالرفع على المنصوب، فإن كلمة "الصابئون" معطوفة على اسم "إنّ" المنصوب، وبالتالي فإن القياس أن تكون الكلمة "الصابئين"، فجاءت على غير القياس، وهي مسألة خلافية دارت رحاها بين الكوفيين والبصريين، وذلك في جواز العطف على اسم "إنّ" قبل تمام الخبر، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، واستدلوا من بين أدلتهم بهذه الآية الكريمة، في حين ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك، وجعلوا هذه الآية من قبيل التقديم والتأخير، والتقدير: إنّ اللذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله... والصابئون والنصارى كذلك، وبالتالي جاز مجيئها بالرفع لا بالنصب (الأنباري، 2003، ج1، ص151)، فالتأويل بحذف كلمة "كذلك" (ابن السراج، د. ت، ج1، ص327).

ومما قيل في تأويل هذه الآية الكريمة أنها من قبيل العطف على اسم "إنّ" بالرفع لعدم ظهور عملها، فإن النصب لم يكن ظاهراً في "الذين" من قبل؛ لذا جاز العطف بالرفع (الشيباني، 1999، ج1، ص546-547).

ومن وجوه التأويل لدى النحاة أنهم قالوا إن "الصابئون" لها خبر مقدر كما قُدّر في ما قبلها، أي: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله فلا خوف عليهم، والصابئون والنصارى فلا خوف عليهم، وبالتالي يخرج الكلام عن كونه مغاير للمسموع من كلام العرب (العكبري، 1995، ج1، ص213).

ومن وجوه التأويل كذلك أنهم قالوا إن "الصابئون" معطوفة على الضمير المرفوع في "هادوا" (الشيباني، 1999، ج1، ص547)، وقد عقّب الأنباري على هذا الوجه بأنه ضعيف عنده (الانباري، 2003، ج1، ص154).

وتبعاً لهذه التأويلات النحوية التي ذكرها النحاة فإنه يظهر للقارئ أن تركيز النحويين كان منصباً على الجانب التركيبي التقعيدي المعتمد على وجود "إنّ" في العبارة، فإنهم يرون بلزومية القاعدة النحوية التي توجب أن يكون اسم "إنّ" وما يُعطف عليه منصوباً، وهو ما لا نراه في الآية الكريمة السابقة، الأمر الذي دفعهم إلى القول بهذه الوجوه الإعرابية المختلفة.

ولو تأملنا الآية الكريمة لوجدنا أن أصل الجملة قبل دخول "إنّ" عليها هو: الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى... فلا خوفٌ عليهم، بمعنى أن سائر مكونات هذا التركيب اللغوي مرفوعة، ولمّا دخلت "إنّ" على العبارة، لم يظهر عملها في ما بعدها، مما أفضى بالكلام إلى أن يكون موافقاً للأصل الذي عليه، وبالتالي جيء بـ "الصابئون" تبعاً للأصل الإعرابي المرتبط بالرفع، وكأنّ "إنّ" العاملة في الجملة ليست موجودة، وكأنّ الكلام على حاله قبل دخول العامل، مما جعل هذه الكلمة تحافظ على حالة الرفع.

هذان نموذجان لمجيء المثنى وجمع المذكر السالم وفقاً للأصل الذي كان عليه قبل دخول العوامل، أي أن الكلام نزع نحو الأصل الإعرابي للتركيب قبل دخول العامل، ولم يلقِ بالاً للعوامل الداخلة عليه.

ثانياً: مجيء اسم "كان" وخبرها مرفوعين:

تُعرَف القاعدة النحوية لـ "كان" وأخواتها بأنها أفعال ناقصة تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، بمعنى أن أولهما مرفوع وثانيهما منصوب (ابن جني، د. ت، ص36).

غير أنه ثمة شواهد مسموعة عن العرب جيء فيها باسم "كان" أو إحدى أخواتها مرفوعاً وكذلك الحال بالنسبة للخبر، بمعنى أنه ليس هناك عمل ظاهر لهذا الناسخ الفعلي الذي دخل الجملة الفعلية، ومن ذلك ما جاء في قول الشاعر (سيبويه، 1988، ج2، ص338):

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

ومنه كذلك قول القائل: ما كان الطّيبُ إلاّ المسكُ (سيبويه، 1988، ج1، ص71).

فإن الأصل في هذين الشاهدين أن يكونا بنصب الخبر، أي: كان الناس صنفين، وما كان الطيبُ إلا المسكَ، إلا أن ذلك لم نجده في هذين الشاهدين وما شاكلهما من الشواهد الأخرى، بل جاءا على خلاف القاعدة.

ولقد أوّل سيبويه هذه الحالة بالإضمار، أي إضمار ضمير الشأن، والتقدير: كان هم الناس صنفان، أما قوله: ما كان الطيبُ إلا المسكُ، فالتقدير فيه: ما كان الأمرُ الطيبُ إلا المسك (سيبويه، 1988، ج1، ص71)، وفي كلتا الحالتين نجد خبر "كان" مرفوعاً لا منصوباً (ابن مالك، 1990، ج1، ص166).

وقد تابع البصريون سيبويه في ما ذهب إليه من أنهم جعلوا ضمير الشأن مضمراً في "كان"، وبالتالي جاءت الجملة التي تلها على المبتدأ والخبر (ابن الناظم، 2000، ص99).

يتبين مما تقدم أن النحاة قد جعلوا هذه الجملة من قبيل الإضمار، وأن الشاهد الاستعمالي قد اشتمل على ضمير شأن محذوف، تقدير الكلام: كان هم الناسُ صنفان، أو: كانوا الناسُ صنفان، وبالتالي خرج الكلام من دائرة الشذوذ ومجافاة القاعدة النحوية ودخل في دائرة القاعدة، ولكن مع التأويل الحاضر في تركيب الجملة.

ومن وجهة نظر هذا البحث فإن المسألة أيسر من ذلك، فقد ارتفع اسم "كان" وخبرها لأن المتكلم جاء بالكلام على أصله الإعرابي قبل دخول العامل، وكأنه قد أهمل العامل "كان" تماماً، ولم يلقِ لها بالاً، فصارت كأنها غير موجودة، ونزع ذهنه نحو مجيء العبارة اللغوية مرتبطة بعناصر التركيب الإعرابي

الأصلي، فكان الجزء الأول مرفوعاً، "الناسُ" كما كان الجزء الثاني كذلك مرفوعاً "صنفان"، وهو نزوع نحو الأصل الإعرابي الذي كانت عليه الجملة قبل دخول العامل.

ومن ذلك قول الشاعر (ابن مالك، 1990، ج1، ص362):

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيْلٌ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بِلَيْلِ

فإن الأصل في هذا التركيب أن يكون: أنت تكون ماجداً نبيلاً، ولكنه جاء على غير قياس القاعدة النحوية.

التأويل عند ابن مالك فيه أن "تكون" زائدة في الكلام، والتقدير: أنت ماجدٌ نبيل (ابن مالك، 1990، ج1، ص362).

وما قال به ابن مالك أجازه النحاة عموماً في هذا الشاهد (أبو حيان الأندلسي، 1998، ج3، ص1186)، مع الإشارة هنا إلى أنه لم يمنع أحد من إمكانية زيادة "كان" في الكلام.

ومن الشواهد أيضاً ما جاء على غير "كان"، وهو قول الشاعر (ابن مالك، د. ت، ج1، ص414):

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِئِهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُوْلٌ بِمَشْغُوْلِ

فإن الأصل في هذه الحالة الاستعمالية أن يقول: أصبحَ مشغولاً بمشغول، ولكن ذلك لم يقع في هذا البيت الشعري، بل جاء "مشغول" الواقعة موقع خبر "أصبح" مرفوعاً لا منصوباً.

وقد أوّل ابن مالك هذا الشاهد على زيادة "أصبح" في الكلام، والتقدير: عدو عينيك وشانيهما مشغولٌ بمشغول، وبالتالي فإن هذه الزيادة هي التي أجازت مجيء الخبر مرفوعاً (ابن مالك، د. ت، ج1، ص414).

وقد ذكر أبو حيان هذا الشاهد وبيّن أنه من جواز زيادة "أصبح" في الكلام، وأشار إلى أنه يمكن أن تُزاد أخوات كان في الكلام عموماً دون قيد، نحو: ما أضحى أحسن زيدٌ، وهكذا، شريطة ألا يفضي ذلك إلى اختلال في المعنى (أبو حيان الاندلسي، د. ت، ج4، ص216).

ومن خلال ما سبق يظهر أن النحاة قد ذكروا أن هذه الشواهد إنما جاءت الملة التي تليها مرفوعة الخبر لأنها من قبيل زيادة "كان" في الكلام، أو زيادة إحدى أخواتها، وبالتالي فإن هذه الزيادة لا أثر لها في الحالة الإعرابية، ولا عمل لها في الخبر.

ويظهر أن القول بالزيادة قول مقبول لدى النحويين عموماً، غير أن هذا البحث يفترض أن الجملة قد تحولت عن أصلها التركيبي لأن المتكلم قد نزع إلى الحالة الإعرابية التركيبية الاعتيادية التي جرى عليها الكلام قبل دخول الناسخ الفعلي، أي أنه أجرى ركني الجملة على حالة التجرد من النواسخ عموماً، فجاء بالكلام كما لو أن "كان" أو إحدى أخواتها غير موجودة، ومال بالتركيب إلى حالته الإعرابية الأصلية التي يكون فيها الركنان مرفوعين، وهو ما أجرى عليه الكلام.

وهذا التأويل الذي يتبناه هذا البحث يتفق مع سائر الشواهد التي مضت في "كان" وأخواتها، فإن النحاة ذكروا قديماً تأويلين على ما رأينا، أحدهما إضمار ضمير الشأن، والثاني زيادة "كان" أي أنهم لم يربطوا بين كل الحالات التي سُمِع فيها رفع خبر "كان" بتأويل واحد، وهو ما قام به البحث الحالي، والتأويل هو النزوع إلى الأصل الإعرابي للتركيب قبل دخول العامل عليه، وبالتالي تبقى العلامة الإعرابية الرفع.

ثالثاً: مجيء المفعولين مرفوعين إذا كان أصلهما مبتدأ وخبراً:

ثمة أفعال في العربية تنصب مفعولين، وهذان المفعولان قد يكون أصلهما مبتدأً وخبراً، أي أنهما منقلبان عن جملة اسمية، وقد لا يكون أصلهما كذلك، نحو ما نراه على سبيل المثال في أفعال العطاء (الغلاييني، 1993، ج1، ص35).

هذا يعني أن هذين المفعولين سواء أكان أصلهما مبتدأ وخبراً أم لا فإنهما في موضع النصب، فهما مفعولين، وبالتالي فحقهما النصب، غير أن هذه القاعدة الأساسية في النحو سُمِع خلافها، وذلك بمجيء هذين المفعولين إذا كان أصلهما مبتدأ وخبراً مرفوعين، وهو ما ذكره السيوطي في الهمع، يقول: " وأما إذا تصدر الْفِعْل فَلَا يجوز فِيهِ الإلغاء عِنْد الْبَصرِيين وَجوزهُ الْكُوفِيُّونَ والأخفش وَأَجَازَهُ ابْن الطراوة إِلَّا أَن الإعمال عِنْده أحسن" (السيوطي، د. ت، ج1، ص552-553)، وَاسْتَدَلُّوا بقوله (ابن مالك، د. ت، ج2، ص557، وابن الناظم، 2000، ص148):

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلاَكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ ...

فقد رأى البصريون أنه لا يصلح إلغاء عمل هذه الأفعال إذا وقعت في صدر الكلام، وأن هذه الاستعمالات المسموعة عن العرب إنما هي مؤولة، فقد ذكر أبو حيان الأندلسي أن التأويل هنا على أن "ملاكُ الشيمة الأدبُ" خبر بأكملها، وأن المبتدأ ضمير محذوف، أو أن الألف واللام قد نابت عنه (أبو حيان الأندلسي، د. ت، ج6، ص58)، ومن تأويلاتهم أيضاً أن "رأيتُ" في هذا البيت قد أُلغي عملها على تقدير لام الابتداء محذوفة، والتقدير: رأيت لملاك الشيمة الأدب، وبالتالي لما كانت لام الابتداء موجودة جاز إلغاء عمل رأيت (ابن الناظم، 2000، ص148).

ومن وجهة نظرهم فإنهم يرون أن التأويل في هذه الحالة بضمير الشأن أو بلام الابتداء أولى من تعليق هذه الأفعال عن العمل خصوصاً أنها متقدمة في صدر الكلام (المرادي، 2008، ج1، ص561).

وقد اهتم النحاة بهذه التأويلات التي أوّل بها هذا الشاهد الذي يعد شاذاً عن أصل القاعدة النحوية وأساسها، وأبدوا رأيهم في ذلك، حتى إن الكوفيين أجازوا إلغاء عمل هذه الأفعال وهي مقدمة في صدر الكلام، إلا أن ذلك لا يمنع من تطبيق فرضية هذا البحث، وهي أن المتكلم حينما أتى بهذه الجملة وما شاكلها قاسها في ذهنه كما لو أن الفعل الناصب لمفعولين غير موجود، وتعامل مع الجملة على أصلها الإعرابي القائم على الرفع، فبقي ذهنه معلقاً بجملة: ملاكُ الشيمةِ الأدبُ، بالرفع، فلم يكن اهتمامه بالعامل الذي تصدر الكلام حاضراً حينما أراد النظر فيه، بل اكتفى بالإبقاء على هذه الحالة الإعرابية تبعاً للأصل الذي كانت عليه قبل دخول العامل، ومما يدعّم هذه الفكرة أن الرفع لم يُسمع إلا في الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، بمعنى أن المتكلم بقي مستحضراً لأصل الجملة.

ومن الشواهد الاستعمالية على هذه الحالة أيضاً ما جاء في قوله (بن أبي سلمى، (د.ت، ص9):

أَرْجُو وَآمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيْلُ ...

فقد أشار الشيباني أنه يجوز إلغاء عمل "إخال" حتى وإن تصدّرت الكلام، وبالتالي تكون الجملة بعدها مرفوعة على الابتداء والخبر (الشيباني، 1999، ج1، 451).

ويشير النحاة لبعض التأويلات في هذا الشاهد، ومن بينها حذف ضمير الشأن، والتقدير: وما إخاله لدينا...؛ إذ لا يمكن إلغاء عمل هذه الأفعال؛ لأنها متقدمة في الكلام، وتصديرها الجملة يعني أنها موضع الاهتمام والعناية، ولو أنها لم تتصدر الجملة لكان من الممكن اطّراحها وإلغاء عملها (ابن الخباز، 2007، ص181-182).

كما أوّلَ أبو حيان الأندلسي هذا الشاهد بأن "إخال" بحكم المحذوفة من الكلام، وكأنه يريد أن يقول: وما لدينا منك تنويل، بمعنى أن "إخال" زائدة لا عمل لها في الجملة (أبو حيان الأندلسي، د. ت، ج6، ص60).

ومما سبق يتبين أن النحاة قد أولوا ارتفاع هذين المفعولين لـ "إخال" وفقاً لأحد وجهين، الأول: إما بحذف ضمير الشأن، والتقدير: وما إخاله منك تنويل، والثاني: بزيادة "إخال" في الكلام، والتقدير: وما لدينا منك تنويل، وفي كلا الحالتين فإنهم يؤولون الجملة على إلغاء "إخال" عن العمل، مع فرضية أنها عاملة ولكن بحذف بعض مكونات التركيب.

أما من وجهة نظر هذا البحث فإنه من المعقول أن يكون المتكلم قد أجرى الكلام على أصله الإعرابي بالرفع قبل دخول الفعل الناصب لمفعولين، وكأنه توهّم عدم وجود هذا الفعل، فتعامل مع الجملة "لدينا منك تنويل" كما لو أنها جملة ابتدائية لا يسبقها شيء ناسخ لها، مما دفعه إلى رفع هذين المفعولين، بمعنى أنه نزع في ذهنه إلى الأصل الإعرابي المرفوع لهذه الجملة، وتعامل معها وكأن "إخال" غير موجودة البتة.

وبناء على ما تقدم، فإنه يمكن القول إن بعض الحالات التي جاء فيها المبتدأ والخبر في موضع المفعولين – الأول والثاني – للأفعال التي تنصب مفعولين، فإنه يمكن أن يرتفعا، وقد اعتمد النحاة قديماً في تأويلاتهم لهذه الحالة التركيبية على الجانب المرتبط بالتركيب ذاته، وبإلزامية القاعدة النحوية التي تقوم على أساس حتميتها وقوتها، وهو ما جعلهم يعتمدون في هذه التأويلات على الجانب التركيبي البحت، في حين أن هذا البحث يرى أن المتكلم حينما أتى بهذه الشواهد الاستعمالية ابتعد في ذهنه عن العامل، وتعامل مع الجملة وفقاً لأصلها الإعرابي، أي أنه نزع نحو ذلك الأصل، وبنى الكلام على أن ركني الجملة مرفوعان لا منصوبان، وهو ما جاء في هذه الشواهد وما شابهها، وما يدفع البحث للابتعاد عن إلزامية القاعدة في مثل هذه الشواهد أنها مجافية للنحو المعياري الذي وضعه النحاة، وأنها تحتاج إلى تفسير بعيد عن وصفها بالشذوذ فحسب دون توضيح سبب ذلك الشذوذ أو الخروج على القاعدة الصارمة التي وضعها النحاة من قبل.

رابعاً: مجيء الفعل المضارع مرفوعاً في حالة النصب والجزم:

كما هو معهود في النحو فإن الفعل المضارع يكون مرفوعاً إذا لم يُسبق بناصب أو بجازم، وتكون علامته علامة رفع، بالضمة أو ما ينوب عنها، غير أن هناك بعض الشواهد التي جاءت ببقاء الضمة آخر الفعل المضارع على الرغم من أنه مسبوق بحرف نصب، ومن ذلك ما جاء في قراءة ابن محيصن للآية القرآنية الكريمة: (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) [البقرة: 233].

فقد قرئ "أنْ يتمُّ" برفع الميم لا بنصبها، وهي قراءة ابن عباس (السمين الحلبي، د.ت، ج2، 463-464)، كما نسبها الأنباري لابن محيصن (الأنباري، 2003، ج2، ص459).

وتوجّه هذه القراءة وفقاً لوجهين اثنين، الأول: وهو قول البصريين الذين يرون أن "أنْ" هذه هي الناصبة للفعل ولكنها أُهملت ولم تعمل تشبيهاً لها بـ "ما" المصدرية فهما أختان، والثاني: وهو قول الكوفيين الذين يرون أن "أنْ" هي المخففة من الثقيلة، والتقدير: أنّه سيتمُّ... (السمين الحلبي، د. ت، ج2، ص464).

ومن جهة أخرى فيمكن القول إن القراءة القرآنية السابقة جرت على الأصل المعهود في ذهن القارئ من أن الفعل المضارع يأتي مرفوعاً، فأهمل عامل النصب – أنْ- كما لو أنها غير موجودة في الكلام، وجاء بالكلام على الرفع تبعاً للأصل الإعرابي الذي يأتي عليه الفعل المضارع في العربية، مع إهمال

عامل النصب، وسير الذهن إعرابياً نحو الرفع متابعة للأصل الإعرابي المعهود.

ولم يكن هذا المظهر التركيبي حاضراً في الفعل المضارع المسند للمفرد فحسب، بل نجده كذلك في الأفعال المسندة إلى الضمائر – الأفعال الخمسة – فقد سُبِقت بأداة النصب إلا أنها لم تُحذف نونها.

وتأخذ الأفعال الخمسة: يفعلون وتفعلون ويفعلان وتفعلان وتفعلين، حالة إعرابية ثانوية ضمن الإعراب بالحروف، إذ تُرفع بثبوت النون، وهي الحالة الأساسية للإعراب، انطلاقاً من كون الفعل خالياً من أي ناصب أو جازم، أما إذا سُبِق بناصب أو جازم فإن علامته الإعرابية تكون بحذف النون (السيرافي، 2008، ج1، ص148).

تمثل هذه القاعدة قاعدة أساسية أصيلة في إعراب الأفعال الخمسة، إذ جعلها النحاة بمثابة قانون صارم لا يمكن الخروج عنه، أو تجاوزه في الحالات التي يتعاملون فيها مع هذه الأفعال، غير أن هناك بعض النماذج الاستعمالية التي بقيت فيها النون مثبتة على الرغم من أن الفعل مسبوق بناصب، ومن ذلك ما ذكره الأنباري (الزمخشري، 1993،ص429، والأنباري، 2003، ج2، ص459).

أَنْ تَقْرَآنِ عَلى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَلَّا تُشْعِرا أَحَدا

إذ يظهر الشاهد في هذا البيت في قوله: أنْ تقرآنِ، إذ سُبق الفعل بـ"أنْ" الناصبة، إلا أن نونه بقيت ثابتة ولم تُحذف.

ويقول الأنباري معقباً على هذا البيت الشعري: "وزعم الكوفيون أن أن هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين إنها أن الناصبة أهملت حملًا على ما أختها المصدرية" (الأنباري، 2003، ج2، ص459).

وهذا مسموع عن العرب تشبيهاً لهم "أنْ" بـ"ما"، في حين أن الكوفيين جعلوها من قبيل "أنّ" المخففة من الثقيلة (الشيباني، 1999، ج2، ص437).

ويظهر من خلال ما سبق أن الكوفيين والبصريين قد تحاكموا إلى صرامة القاعدة النحوية، واحتكموا إلى إلزامية هذه القاعدة، حيث بُنيت تأويلاتهم السابقة على ما استقرّ من القواعد، فسواء كلام البصريين الذين رأوا في "أنْ" تشبيهاً لها بـ"ما" فقالوا إنها لم تعمل لهذا السبب، وفي ظني أن كلامهم بعيد كل البعد، إذ لو أن الأمر كذلك لبطل عمل كثير من الأدوات في اللغة، أما كلام الكوفيين فهو أيضاً بعيد، فقد ذكروا أنها مخففة من الثقيلة، وهو أيضاً تأويل غير مقنع.

ويمكن أن يكون التأويل الأولى بين هذه التأويلات والتوجيهات أن المتكلم أجرى الفعل "تقرآنِ" على أصله الإعرابي، فأبقاه بحالة الرفع، وكأنّ "أنْ" الناصبة غير موجودة، فتعامل مع الفعل مهملاً هذه الأداة، ثم أقام التركيب على أصله الإعرابي، بالرفع وإثبات نون الإعراب، ثم جرى الحال على ما هو عليه.

ومن هذه الشواهد أيضاً الحديث الشريف، فقد جاء عن النبي الكريم – صلى الله عليه وسلم – قوله: "إِنَّه كَانَ لي والدان فَكنت أحلب لَهما فِي إنائهما، فآتيهما فَإِذا وجدتهما راقدين قُمْت على رؤوسهما كَرَاهِيَة أَن أرد سنتهما حَتَّى يستيقظان مَتى استيقظا " (العكبري، 1999، ص31).

فإن الشاهد في هذا الحديث الشريف قوله: " حَتَّى يستيقظان"، فقد أثبت النون في الفعل على الرغم من أنه مسبوق بـ"حتى" الناصبة.

ولقد كان توجيه العكبري لهذا الشاهد الاستعمالي من وجهين، إما أن يكون خطأً من الرواة الذين رووا الحديث، فأثبتوا النون على سبيل الخطأ، وإما أن يكون شبهاً بما جاء في الشعر شذوذاً كما ذكره النحاة (العبري، 1999، ص31).

وتابع السيوطي أبا البقاء العكبري في ما ذهب إليه من الوجهين السابقين، وزاد عليهما أنه يمكن أن يؤول على حذف المبتدأ، أي: حتى هما يستيقظان، وفي هذه الحالة كذلك يجوز الحذف عنده (السيوطي، 1994، ج1، ص121-122).

وبالتالي فإن توجيه العلماء لهذا الشاهد المسموع من كلام العرب لم يبتعد كثيراً عما قيل في الشاهد – بل الشواهد السابقة – وذلك أنهم جعلواه إما من الشذوذ، أو من خطأ الرواة، أو على حذف المبتدأ، وما يهمنا حديثهم عن حذف المبتدأ، فإن النحاة لم يذهبوا إلى حذف المبتدأ إلا تبعاً لصرامة القاعدة النحوية وإلزاميتها، فدفعهم ذلك إلى القول بتقدير مبتدأ محذوف.

ويمكن أن تكون المسألة أسهل من ذلك كثيراً، وذلك أن ما جرى عند الرواة أنهم أجروا الكلام على أصله الإعرابي، وأقاموا الفعل على حالة الرفع التي هي الحالة الأساسية قبل دخول العوامل عليه، وهذا الكلام شبيه بفكرة الخطأ والغفلة في رواية الحديث، إلا أن الفرق هنا أن بقاء النون آتٍ من طبيعة النزوع نحو الأصل الإعرابي في ذهن المتكلم، فهو ينظر إلى الفعل كما لو أن العامل غير موجود أصلاً، فلا يقيم له عملاً.

ومنها أيضاً ما ذكره ابن مالك من قول الشاعر (ابن مالك، 1990، ج2، ص44، وابن مالك، د. ت، ج1، ص500):

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمَ سُؤْلِ

إذ يظهر الشاهد في هذا البيت الشعري في قوله: " أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا " فقد ثبتت نون الفعل "يؤملون" على الرغم من أنها مسبوقة بـ"أنْ".

وبيّن ابن مالك أن هذا البيت من الشاذ القليل الذي يندر مجيء الفعل مرفوعاً مع الناصب قبله، وضعّف قول الكوفيين في مثل هذه المسألة، وهو أنهم يجعلون "أنْ" هنا المخففة من الثقيلة، فإن المخففة من الثقيلة تكون مفصولة بشيء عن الفعل، كقوله تعالى: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَرْضىٰ) [المزمل: 20]، فقد فُصِل بينها وبين الفعل بالسين (ابن مالك، د. ت، ج1، ص500 وج3، ص1125).

غير أن النحاة الذين قالوا بأنها هي المخففة من الثقيلة قالوا بعدم وجود شرط الفصل بينها وبين الفعل، وبالتالي جاز عدّها هنا المخففة من الثقيلة، وهو ما أشار إليه ابن الناظم (ابن الناظم، 2000، ص131)، وابن الصائغ (ابن الصائغ، 2004، ج2، ص559)، وأبو حيان الأندلسي (أبو حيان الأندلسي، د. ت، ج5، ص165)، وغيرهم.

إذ يظهر من خلال التوجيهات السابقة لهذا الشاهد أن النحاة لم يبتعدوا كثيراً عما ذكروه من قبل في الشواهد السابقة، فما زالوا يشبهون "أنْ" بما من جهة، أو يعدونها المخففة من الثقيلة، غير أن القول عندي أن المتكلم أتى بهذا التركيب متابعة للأصل الإعرابي الذي يأتي عليه الفعل المضارع قبل دخول الجازم عليه، بمعنى أنه تعامل مع الفعل متجاهلاً "أنْ" التي سبقته، وذلك التجاهل دون قصد منه، إنما هو نزوع للذهن نحو هذا الاستعمال الاعتيادي للفعل قبل دخول العوامل عليه، مما جعله يأتي على غير ما اعتاد النحاة في كلامهم.

ومن الشواهد كذلك ما جاء في قوله (ابن مالك، 1990، ج2، ص44، وناظر الجيش، 2007، ج1 ص206):

أَنْ تَهْبِطِيْنَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُوْنَ مِنَ الطِّلَاحِ

إذ يظهر الشاهد في هذا البيت الشعري عند قوله: "أن تهبطين" فقد أثبت النون في الفعل المضارع، وهي حالة الرفع، في حين أن الفعل هنا يأخذ حالة النصب.

ولم يختلف الأمر هاهنا، فإن تشبيه "أنْ" بـ"ما" هو التوجيه التقعيدي الذي لجأ إليه النحاة للوصول إلى تفسير منطقي لما جرى في هذا الشاهد (ابن يعيش، 2001، ج4، ص214).

ومن جهة أخرى فقد أضعف القول بأن "أنْ" المخففة من الثقيلة أنه ليس هناك ما يفصلها عن الفعل (أبو حيان الأندلسي، 1998، ج5، ص2422-2423).

ولا يختلف الكلام هنا عن الشواهد التي سبقت سواء ما قاله النحاة القدماء، أم ما يُقال في هذا البحث من أن المتكلم قد تعامل مع الفعل كما لو أن العامل غير موجود، فأقام الفعل على حالة الرفع تبعاً للأصل الإعرابي الذي يسير عليه.

ولم يكن الأمر حكراً على "أنْ" وحدها، بل هناك شواهد نزيرة على "لم" ومنها قول الشاعر (الشيباني، 1999، ج1، ص619):

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْعاءِ لَمْ يُوْفُونَ بِالجَارِ

فالشاهد في هذا البيت قوله: لم يوفون، والأصل أن يقول: لم يوفوا.

وقد أوّل النحاة هذا الشاهد على تشبيه "لم" الجازمة بـ"لا" النافية، ففقدت نتيجة لهذا التشبيه عملها (ابن يعيش، 2001، ج4، ص214)، أو أنها جاءت مهملة غير عاملة في استعمال شاذ (الشيباني، 1999، ج1، ص619).

وفي هذا الشاهد الذي أجازه بعض النحاة واللغويين جعلوا "لم" مُلغاة من التركيب، وكأنها غير موجودة، أو شبهوها بـ"لا" من جهة أنها لا تعمل شيئاً (ابن مالك، 1990، ج4، ص66، وابن مالك، د. ت، ج3، ص1574).

وقد تُشبه كذلك بـ"ما" النافية، فيكون الفعل بعدها مرفوعاً شذوذاً للضرورة (ابن الصائغ، 2004، ج2، ص849-850).

وما جرى في هذه الحالة التي ثبتت فيها نون الإعراب مع الفعل المضارع مع أنه مسبوق بجازم هو نفسه ما جرى معه حينما كان مسبوقاً بناصب، فقد نزع ذهن المتكلم إلى التعامل مع هذا التركيب متجاهلاً العامل الذي قبل الفعل، وذاهباً في استعماله نحو الأصل الإعرابي القائم على الرفع في الفعل المضارع، من هنا لم يُظهر عمل الجازم، بل كان بحكم غير الموجود، وهذه الفكرة.

الخاتمة

تناول هذا البحث الحديث عن فكرة نحوية مرتبطة ببعض الشواهد الشاذة في النحو العربي، وهي شواهد استعمالية منقولة عن العرب، وقع فيها المعمول على غير ما جرى عليه العمل، بمعنى أن عمل العامل لم يظهر في هذه الشواهد، مما دفع النحاة إلى إيجاد مجموعة من التأويلات منها ما كان مقنعاً إلى حد ما، ومنها ما كان بعيداً، ولكن ما دفعهم إلى ذلك كله هو إلزامية القاعدة النحوية وصرامتها.

لقد كانت تأويلات النحاة السابقين مرتبطة بكل شاهد على حدة، بمعنى أنهم لم يضعوا توجيهاً أو تأويلاً مناسباً لكافة الشواهد الداخلة في هذا الإطار، بل كانوا يتعاملون مع كل شاهد على أنه وحده هو الشاذ، ولا يشبهه شاهد آخر، مما جعل هذا البحث أقوى في التوجيه والتأويل لأنه وضع أساساً تأويلياً يشمل جميع هذه التأويلات، ومن جهة أخرى فإن هذا التناول الفردي لكل شاهد على حدة يمثل سبباً ظاهراً لرفض تأويلات النحاة السابقين المنبثقة عن القاعدة المعيارية، والأخذ بالتأويل الذي جاء به البحث لكونه يجمع كل هذه الشواهد المخالفة لأصل القاعدة ضمن تأويل منطقي واحد.

يُقصد بالأصل الإعرابي ضمن هذا البحث حالة الإعراب الأصلية التي يكون عليها الكلام، وهي هنا الرفع، إذ إن الأصل في الجملة الاسمية الرفع في ركنيها، والأصل في الجملة الفعلية – الفعل المضارع فحسب – الرفع، إذ في كلتا الحالتين يكون الرفع قبل دخول العوامل.

ظهر النزوع إلى الأصل الإعرابي ضمن فئات أربع: الأولى ضمن المثنى وجمع المذكر السالم خصوصاً مع "إنّ" وأخواتها، والثانية في اسم "كان" وأخواتها

وخبرها، والثالثة في مفعولي الفعل الناصب لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، والرابعة في الفعل المضارع المسبوق بناصب أو جازم.

اعتمد النحاة في تأويلاتهم للحالات المختلفة على أسس من بينها:

- إضمار ضمير الشأن.
- زيادة الناسخ في بداية الجملة.
- حذف المبتدأ.
- القول بلغة من لغات العرب.
- تشبيه "أنْ" بـ"ما".
- عدّ "أنْ" المخففة من الثقيلة.

ويرى هذا البحث أن جُل الشواهد التي تناولها النحاة، وقاموا بتوجيهها توجيهات مختلفة ومتنوعة، إنما تنضوي تحت أساس واحد، وتحت توجيه واحد، ألا وهو نزوع المتكلم نحو الأصل الإعرابي الذي كان عليه التركيب، فأتى بالكلام كما لو أن العامل غير موجود، وبالتالي أجرى الحالات كلها على الرفع، ولم يظهر عمل العامل، بل اكتفى ببقاء الجملة مرفوعة على حالها قبل دخول العامل.

المصادروالمراجع

ابن أبي سُلمى، ك. (د. ت). *ديوانه*. بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية.

أبو حيان الأندلسي، م. (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (ط1). تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة. رمضان عبد التواب، القاهرة – مصر: مكتبة الخانجي.

أبو حيان الأندلسي، م. (د. ت). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (ط1). تحقيق: حسن هنداوي، دمشق – سوريا: دار القلم، ودار كنوز إشبيليا.

ابن الخباز، أ. (2007). *توجيه اللمع* (ط2). تحقيق: فايز زكي محمد دياب، القاهرة- مصر: دار السلام.

الأزهري، م. (1991). *معاني القراءات* (ط1). ج2، 149-151، المملكة العربية السعودية: مركز البحوث في كلية الآداب بجامعة الملك سعود.

الأنباري، ع. (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف* (ط1). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت- لبنان: المكتبة العصرية.

الجرجاني، ع. (1983). *التعريفات* (ط1). تحقيق: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن جني، ع. (د. ت). *اللمع في العربية*. تحقيق: فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية.

الزمخشري، م. (1993). *المفصل في صنعة الإعراب* (ط1). تحقيق: علي بو ملحم، بيروت- لبنان: مكتبة الهلال.

السامرائي، ف. (2000). *معاني النحو* (ط1). عمان- الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.

ابن السراج، م. (د. ت). *الأصول في النحو*. تحقيق. عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

السعران، م. (1997). *علم اللغة مقدمة للقارئ العربي* (ط2). القاهرة – مصر: دار الفكر العربي.

السمين الحلبي، أ. (د. ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق- سوريا، دار القلم.

سيبويه، ع. (1988). *الكتاب* (ط3). تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، أ. (2008). *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، ع. (1994). *عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد* (ط1). تحقيق: سلمان القضاة، بيروت- لبنان: دار الجيل.

السيوطي، ع. (د. ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، القاهرة: المكتبة التوفيقية.

الشيباني، أ. (1999). *البديع في علم العربية* (ط1). تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، مكة: جامعة أم القرى.

ابن الصائغ، م. (2004). *اللمحة في شرح الملحة* (ط1). تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة- السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الصاعدي، ع. (1998). موت الألفاظ في العربية، *مجلة الجامعة الإسلامية*، المدينة المنورة - السعودية، السنة التاسعة والعشرون، (107).

عبد التواب، ر. (1997). *المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي* (ط3). القاهرة – مصر: مكتبة الخانجي.

العكبري، ع. (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب* (ط1). تحقيق: عبد الإله النبهان، دمشق- سوريا: دار الفكر.

العكبري، ع. (1999). *إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي الشريف* (ط1). تحقيق: عبد الحميد هنداوي، القاهرة – مصر: مؤسسة المختار.

عمر، أ. (1998). *أسس علم اللغة* (ط8). القاهرة – مصر: دار عالم الكتب.

الغلاييني، م. (1993). *جامع الدروس العربية* (ط28). صيدا- بيروت- لبنان: المكتبة العصرية.

الفارسي، أ. (1993). *الحجة للقراء السبعة* (ط2). تحقيق. بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه. عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دمشق

- سوريا، وبيروت – لبنان: دار المأمون.
الفراهيدي، أ. (1995). *الجمل في النحو* (ط5). تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت- لبنان.
ابن مالك، م. (1990). *شرح تسهيل الفوائد* (ط1). تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والتوزيع والإعلان.
ابن مالك، م. (د. ت). *شرح الكافية الشافية* ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة- السعودية: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
ابن مجاهد، أ. (1979). *السبعة في القراءات* (ط2). تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة – مصر: دار المعارف.

المرادي، أ. (2008). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك* (ط1). تحقيق. عبد الرحمن علي سليمان، بيروت- لبنان: دار الفكر العربي.
ناظر الجيش، م. (2007). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد* (ط1). تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، القاهرة – مصر: دار السلام.
ابن الناظم، م. (2000). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك* (ط1). تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية.
ابن يعيش، ي. (2001). *شرح المفصل* (ط1). تقديم: إيميل بديع يعقوب، بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية..

References

Ibn Abi Salma, K. (N.D.). *His Collection*. Beirut - Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Abu Hayyan Al-Andalusi, M. (1998). *Sip the beating from Lisan al-Arab* (1st ed., R. Othman Muhammad, Inv., explanation & study; R. Abdel Tawab, Rev.). Cairo - Egypt: Al-Khanji Library.

Abu Hayyan Al-Andalusi, M. (N.D.). *Footer And the completionest in the explanation of the book Al-Tas'heel* (1st ed., H. Hindawi, Ed.). Damascus - Syria: Dar Al-Qalam and Dar Kunuz I'shbilya.

Ibn al-Khabbaz, A. (2007). *Shine Guidance* (2nd ed., F. Z. M. Diab, Ed.). Cairo - Egypt: Dar Es Salaam.

Al-Azhari, M. (1991). *Meanings of readings* (1st ed., Vol. 2, pp. 149-151). Kingdom of Saudi Arabia: Research Center at the College of Arts, King Saud University.

Al-Anbari, A. (2003). *Fairness in Matters of Disagreement* (1st ed.; M. M. Abdel Hamid, Ed.). Beirut - Lebanon: Al'assriea Library.

Al-Jurjani, A. (1983). *Definitions* (1st ed.; A. Group of scholars, Ed.). Beirut - Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Jinni, A. (n.d.). *Shine in Arabic* (F. Fares, Ed.). Kuwait: Dar Al-Kutub Al-Thaqafiya.

Al-Zamakhshari, M. (1993). *Al-Mofasal in the art of parsing* (1st ed.; A. Bou Melhem, Ed.)., Beirut - Lebanon: Al-Hilal Library.

Al-Samarra'i, F. (2000). *Meanings of grammar* (1st ed.), Amman - Jordan: Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution.

Ibn al-Sarraj, M. (N.D.). *Principles in grammar* (A. H. Al-Fatli, Ed.). Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Sarran, M. (1997). *Linguistics: An introduction to the Arab re*ader (2nd ed.), Cairo - Egypt: Dar Al-Fikr Al-Arabi.

Al-Samin Al-Halabi, A. (N.D.). *Al-Durr Al-Masun in the sciences of the book Al-Maknoun*. (A. M. Al-Kharrat, Ed.). Damascus - Syria, Dar Al-Qalam.

Sibawayh, A. (1988). *The Book* (3rd ed.; A. S. Haroun, Ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Serafi, A. (2008). *Explanation of the book of Sibawayh* (A. H. Mahdalli & A. S. Ali, Eds.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Suyuti, A. (1994). *Aquamarine necklaces on the Musnad of Imam Ahmad* (1st ed.; S. Al-Qudah, Ed.). Beirut - Lebanon: Dar Al-Jeel.

Al-Suyuti, A. (N.D.). *Ham'a' Alhawam'a in Explaining Jamea' Aljawam'a*' (A. Hindawi, Ed.). Cairo: Al-Tawfiqiya Library.

Al-Shaibani, A. (1999). *Al Badi'a' in Arabic Science* (1st ed.; F. A. A. Al-Din, Ed.). Mecca: Umm Al-Qura University.

Ibn Al-Sayegh, M. (2004). *The Glimpse in Explaining the Almlha* (1st ed.; I. B. S. Al-Sa'edi, Ed.). Medina - Saudi Arabia: Deanship of Scientific Research at the Islamic University.

Al-Sa'edi, A. (1998). *The Death of Words in Arabic, Journal of the Islamic University*, Medina - Saudi Arabia, 29. (107).

Abdel Tawab, R. (1997). *Entrance To linguistics and linguistic research methods* (3rd ed.), Cairo - Egypt: Al-Khanji Library.

Al-Akbari, A. (1995). *Al-Lubab in The Reasons for Construction and Parsing* (1st ed.; A. Al-Nabhan, Ed.). Damascus - Syria: Dar Al-Fikr.

Al-Akbari, A. (1999). *Parsing what constitutes the words of the Noble Prophet's Hadith* (1st ed.; A. H. Hindawi, Ed.). Cairo - Egypt: Al-Mukhtar Foundation.

Omar, A. (1998). *Foundations of linguistics* (8th ed.), Cairo - Egypt: Dar Alam Al-Kutub.

Al-Ghalayini, M. (1993). *Collector of Arabic lessons* (28th ed.), Sidon - Beirut - Lebanon: Al-easria Library.

Al-Farsi, A. (1993). *The argument the seven (2nd ed.; B. al-Din Qahwaji & B. Joyjabi, Investigators; A. Z. Rabah & A. Y. Al-Daqqaq, Reviewers).* Damascus - Syria, and Beirut - Lebanon: Dar Al-Mamoun.

Al-Farahidi, A. (1995). *Sentences in Grammar* (5th ed.; F. al-Din Qabawa, Ed.). Beirut - Lebanon.

Ibn Malik, M. (1990). *Explanation of interest facilitation* (1st ed.; A. R. al-Sayyid & M. B. al-Makhtun, Eds.). Hajar Printing, Distribution and Advertising.

Ibn Malik, M. (N.D.). *Explanation of Al-Kafiya Al-Shafiyah* (Abdel Moneim Ahmed Haridi, Ed.). Mecca - Saudi Arabia: Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage.

Ibn Mujahid, A. (1979). *The seven readings* (2nd ed.; S. Deif, Ed.). Cairo - Egypt: Dar Al-Maaref.

Al-Moradi, A. (2008). *Clarifying the objectives and paths by explaining Alfiyyah Ibn (1st ed.; A. R. A. Suleiman, Ed.)*. Beirut - Lebanon: Dar Al-Fikr Al-Arabi.

Nazer Aljaysh, M. (2007-). *Preface the rules by explaining the facilitation of benefits* (1st ed.; A. M. Fakher & others, Eds.). Cairo - Egypt: Dar es Salaam.

Ibn Alnaazim, M. (2000). *Ibn Alnaazim's commentary on Ibn Malik's Alfiyyah*(1st ed.; M. B. Oyoun Al-Aswad, Ed.). Beirut - Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Ibn Ya'ish, Y. (2001). *Detailed explanation* (1st ed.; E. B. Yacoub, Presenter). Beirut - Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.